حوار..

بقلم : احمد طلعت

العلاج فى الخارج !!!

منذ ايام اصدر رئيس احدى مؤسسات القطاع العام قرارا بسفر ثلاثة من كبار العاملين بالمؤسسة الى الولايات المتحدة الامريكية لعمل «قسطرة» فى واحدة من اكبر مستشفياتها على ان تتحمل المؤسسة مصروفات السفر والعلاج الى جانب بدل السفر للموظفين «الكبار» ومرافق لكل واحد منهم من افراد اسرته

والقسطرة هى كشف «بالمنظار» على شرايين القلب يجرى فى مصر فى المستشفيات العامة والخاصة مائة مرة فى اليوم الواحد منذ مايزيد على عشر سنوات بمعرفة الاساتذة الكبار والاخصائيين حتى اصبحت «القسطرة» تماثل فى بساطتها وتكرارها عملية استئصال الزائدة الدودية !!

لكن السيد رئيس المؤسسة قرر ان يتم هذا الكشف فى الولايات المتحدة الامريكية مجاملة للموظفين «الكبار» خصوصا وان احدهم يرتبط بصلة المصاهرة مع مسئول كبير فى الدولة بالرغم من ان المؤسسة المذكورة تملك واحدة من اكبر المستشفيات فى مصر ويعمل بها مجموعة من اكبر الاساتذة فى كل التخصصات وتتضمن قسما استثماريا باهظ التكاليف مخصصا للمرضى من خارج المؤسسة ومن الاخوة العرب ويستضيف المستشفى من وقت لاخر كبار الاخصائيين فى العالم للكشف على الحالات الدقيقة بما يحيط ذلك من دعاية واسعة فى الصحف الكبرى اعتزازا بالمستشفى وبالاجهزة والامكانيات الطبية المتوافرة فيها.

وسوف يقال إن القسم «الاستثماري» فى المستشفى المذكور يحقق عائدا وان هذا العائد يساهم فى توفير افضل مستويات العلاج للعاملين فى المؤسسة بما فى ذلك تكاليف العلاج فى الخارج وقد يكون هذا القول صحيحا اذا كان العلاج فى الخارج من حق الموظفين الكبار والصغار على السواء او انه يتوافر للحالات التى تتطلب خبرة خاصة لاتتوافر فى مصر لكن الكشف بالقسطرة - الذى يجرى فى مصر اكثر من مائة مرة فى اليوم الواحد - لايتطلب خبرة او اجهزة لاتتوافر فى مصر حتى نضطر الى الالتجاء الى المراكز المتخصصة فى الخارج .

بل ان السفر للخارج لاجراء مثل هذه العمليات البسيطة يمثل «اهانة» بالغة للاخصائيين المصريين - ومنهم اساتذة كبار - لم يحصلوا فقط على درجة الدكتوراه فى تخصصاتهم وانما هم يشرفون على منح درجة الدكتوراه فى هذه التخصصات كما يمثل هذا «المسلك» حكما بعدم صلاحية المؤسسات العلاجية المصرية - الخاصة منها والعامة - وادانة للخدمات الصحية فى مصر فى مجملها وهو امر لانظن بأن وزير الصحة او نقيب الاطباء يمكن ان يقبله ..!!

واذا كانت المؤسسات الحكومية المصرية ترسل مرضاها للعلاج فى الخارج لعدم ثقتها فى مستوى الخدمات الصحية فى مصر فكيف يمكن لمريض من خارج مصر ان يأتى اليها للعلاج او ان يثق فى مستوى خدماتها الطبية..؟؟

واذا كانت المؤسسة «المحظوظة» تملك من العملة الحرة مايسمح لها بعلاج مرضاها فى الخارج وفى اكبر مستشفيات الولايات المتحدة الامريكية فهل هى فى ذلك تراعى مانص عليه الدستور من المساواة بين المواطنين فترسل كل الحالات المماثلة للعلاج فى الخارج ان رصيد العملة الحرة لديها مخصص «فقط» لاصحاب الحسب والنسب ..؟؟

بقى ان يعرف القارىء ان رئيس المؤسسة التى نتحدث عنها قد سافر الى لندن ودخل اكبر مستشفياتها على نفقة المؤسسة - هو والسيدة زوجته - لاجراء جراحة تجميل فى «اصبع» قدمه وتحملت ميزانية العلاج فى مؤسسته عشرات الالوف من الجنيهات - بالعملة الحرة - من اجل «تجميل» اصبع فى قدم سيادته ..!!!